

مدى تحقيق القيمة العادلة للمقاصد الشرعية في تحديد وعاء زكاة شركات الأموال - دراسة حالة البنك الإسلامي الفلسطيني -

محمد الساسي بالنور
طالب دكتوراه بجامعة سطيف1 - الجزائر
Medsassibennour@yahoo.fr

أ.د. تيجاني بالرقبي
جامعة سطيف1 - الجزائر
berregui@hotmail.com

the extent to acheive the fair value of shariah purposes in determination of the pot zakat funds companies study case on palestine islamic bank

Pr. Berregui Tidjani
University of Sétif 1;
Algeria

Bennour Mohamed Sassi
PhD student University of Sétif 1;
Algeria

Received: 2014 Accepted: 2014 Published: 2014

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على مدى تحقيق القيمة العادلة لمقاصد الشريعة الإسلامية في تحديد وعاء زكاة شركات الأموال. من خلال التطرق إلى ماهية القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة من جهة، وإلى محاسبة زكاة شركات الأموال من جهة أخرى. وقد تم تطبيق هذه الدراسة على البنك الإسلامي الفلسطيني للسنة المالية 2013م. وتوصلت الدراسة إلى أن القيمة العادلة توفر أساسا للقياس يمكن الاعتماد عليه في تحديد وعاء زكاة البنك، وهو ما صادقت عليه هيئة الرقابة الشرعية للبنك. كما أوصت الدراسة البنك بأن يفصل أكثر في بنود الميزانية التي تخص احتساب الزكاة، والإفصاح عن الطريقة المتبعة في ذلك.

Abstract:

This study aims at identifying the accounting measurement as stated in Islamic thought, and contemporary financial accounting thought, so the importance of this study stems from the presence of a clear trend among accounting thought theorists toward the preparation of the financial statements at fair value to measure accounting items, rather than the historical cost, and therefore there must be a kind of consideration of the compatibility of this trend with the basis of accounting measurement procedures when reporting on the financial position of the Islamic institutions. To achieve this objective, required data were collected through documents as a major tool of data collection. Moreover, this study was applied to Palestine Islamic Bank for fiscal year 2013, the study found that fair value provides a basis for reliable measurement in determining pot Bank Zakat, Which is endorsed by the Shariah Supervisory Board of the Bank, the World Bank study also recommended that separates more budget items that belong to the Zakat, and articulate way.

تمهيد:

تميز الفكر المحاسبي بخاصيتين متلازمتين هما الاستمرارية والتغيير. فالأولى كان لها الأثر البالغ في تكوين أفكار وطرق وقواعد توجه وتقوم العمل المحاسبي هذا التراكم المعرفي الذي كان مصدره الممارسات المحاسبية تجسد فيما بعد في صورة مبادئ وفروض محاسبية تعارف عليها، أما الخاصية الثانية المتمثلة في التغيير فعدت الطبيعة الديناميكية للمحاسبة من خلال تفاعلها مع محيط متغير وحركي إلى درجة كبيرة، غير أن هذا التغيير الذي ميز المحاسبة اتصف بالببطء في مواكبته للتغيرات الخارجية التي تعمل فيها المنشأة الاقتصادية.

ونذكر من هذه التغيرات ظهور الثورة الصناعية وانتشار الشركات المساهمة، الأمر الذي أدى إلى الاهتمام بالحاسبة مهنياً وأكاديمياً، ثم أصبح ينظر لها كنظام للمعلومات يستمد مدخلاته المتمثلة في البيانات من البيئة المحيطة به من أحداث وعمليات تشهدا المؤسسة، ويقدم مخرجاته في شكل معلومات يستفيد منها مستخدمي القوائم المالية الذين توسعت رقعتهم خاصة بعد تطور الأسواق المالية والابتكارات في الأدوات المالية مما أدى إلى ظهور بعض المشكلات المحاسبية حيث أوضحت بعض المبادئ المحاسبية التي كان متعارف عليها لا تلبى حاجات مستخدمي المعلومات المالية.

من هذه المشكلات نذكر مشكلة القياس المحاسبي المبني على مبدأ التكلفة التاريخية الذي يقوم على فرض ثبات وحدة النقد ويتجاهل التغيرات في الأسعار التي تحدث عبر الزمن، وهو ما أثر على مستوى ملائمة المعلومات المحاسبية التي ينتجها النظام المحاسبي، هذا الأمر أثار حفيظة الهيئات المحاسبية لاقتراح نموذج بديل في القياس المحاسبي سمي بنموذج القيمة العادلة في محاولة منها لتفادي عيوب نموذج التكلفة التاريخية، حيث أن النموذج الجديد يأخذ في الحسبان التغيرات في الأسعار، وفي هذا الإطار أصدرت العديد من المعايير المحاسبية الأمريكية والدولية منها المعيار الأمريكي رقم (157) والمعايير المحاسبية الدولية رقم (32)، (36)، (39)، (40) وكذلك معيار الإبلاغ المالي رقم (7)، وصولاً إلى معيار الإبلاغ المالي رقم (13) والذي يعتبر آخر معيار يعنى بقياس القيمة العادلة والذي ركز على كيفية وتاريخ القياس، وهو ما يتقاطع مع تحديد وعاء الزكاة في الشريعة الإسلامية الذي يقوم على القيم الجارية للأموال الزكوية وقت حلول الزكاة¹.

وبما أن المفاضلة بين نماذج القياس المحاسبي يتم على أساس جودة المعلومات المحاسبية التي يقدمها كل نموذج، هذه الجودة التي تبرز من خلال الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية لكل نموذج هذا من جهة، ومن جهة أخرى المقصد الشرعي في مجال المال والأعمال هو حفظ المال من ناحية كيفية كسبه وكيفية صرفه، وعليه نطرح إشكالية البحث المتمثلة في: إلى أي مدى تسهم المعلومات المحاسبية المبنية على أساس القيمة العادلة في تحقيق المقاصد الشرعية في تحديد وعاء زكاة شركات الأموال؟

وللإجابة عن هذا التساؤل قسمنا البحث إلى ثلاثة أجزاء، الجزء الأول سوف نوضح فيه ماهية القياس المحاسبي المبني على القيمة العادلة، وكذلك الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي توفرها القيمة العادلة. أما الجزء الثاني فسوف نبين فيه كيفية احتساب وعاء زكاة المؤسسات المالية، وأخيراً إسقاط ما جاء في الجزء النظري للدراسة على حالة البنك الإسلامي الفلسطيني كعينة تمثل المؤسسات المالية الإسلامية.

أولاً: ماهية القيمة العادلة

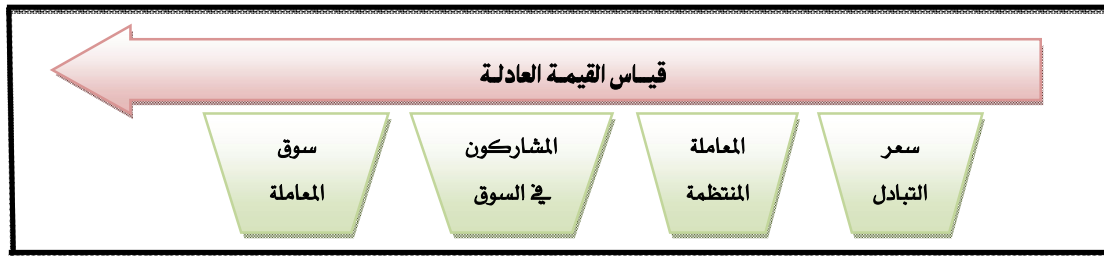
1. تعريف القيمة العادلة

يعرفها مجلس معايير المحاسبة الأمريكي (FASB) بأنها "السعر الذي يتم الحصول عليه من أجل بيع الأصل أو السعر المدفوع من أجل تحويل التزام في معاملة منظمة بين مشاركي السوق في تاريخ القياس (سعر البيع)"². وتعرف أيضاً بأنها "القيمة التي يمكن استلامها لبيع أصل أو دفعها لسداد التزام في تاريخ القياس لعملية اعتيادية منتظمة بين أطراف تتعامل في السوق في ظروف السوق الحالية. والقيمة العادلة يتم قياسها لأصل أو التزام معين، وعلى المنشأة عند قياس القيمة العادلة أن تأخذ بعين الاعتبار خصائص الأصل أو الالتزام المشاركين بالسوق يأخذوا هذه الخصائص بعين الاعتبار وكذلك أي افتراضات عند تسعير الأصول والالتزامات بتاريخ قياس القيمة العادلة"³.

2. مرتكزات القيمة العادلة

قياس القيمة العادلة يقوم على أربعة مرتكزات أساسية وهي: سعر التبادل، المعاملة المنتظمة، المشاركون في السوق، سوق المعاملة، حيث أن مدى موثوقية القياس وفق القيمة العادلة يرجع إلى مدى توفر هذه المرتكزات فكلما توفرت بشكل كبير زادت درجة الموثوقية في المعلومة المالية المقاسة وفق القيمة العادلة، وهذا الشكل يلخص ذلك:

الشكل رقم (01): مرتكزات القيمة العادلة



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على IFRS13.

1.2. سعر التبادل:

وهو السعر الذي يمكن الحصول عليه من خلال عملية البيع أو التبادل وحسب IFRS13 فإن القيمة العادلة تحدد على أساس فكرة سعر الخروج نتيجة لبيع أحد الأصول أو المدفوع لتسوية أحد الالتزامات من معاملة تبادل افتراضية في تاريخ القياس من وجهة نظر أحد المشاركين في السوق وهو المستحوذ على الأصل أو المدين بالتزام، ويحدد المعيار سعر التقييم بـ "سعر الخروج"، "EXIT PRICE" فالقيمة العادلة هي تحديد السعر الذي يمكن الحصول عليه مقابل بيع الأصل أو دفعه لتسوية الالتزام في تاريخ القياس⁴، ويجب أن يكون السعر المحدد عند تاريخ قياس القيمة العادلة السعر الحالي عند الاقتناء أو عند نهاية تاريخ تقييم الدورة الجارية.

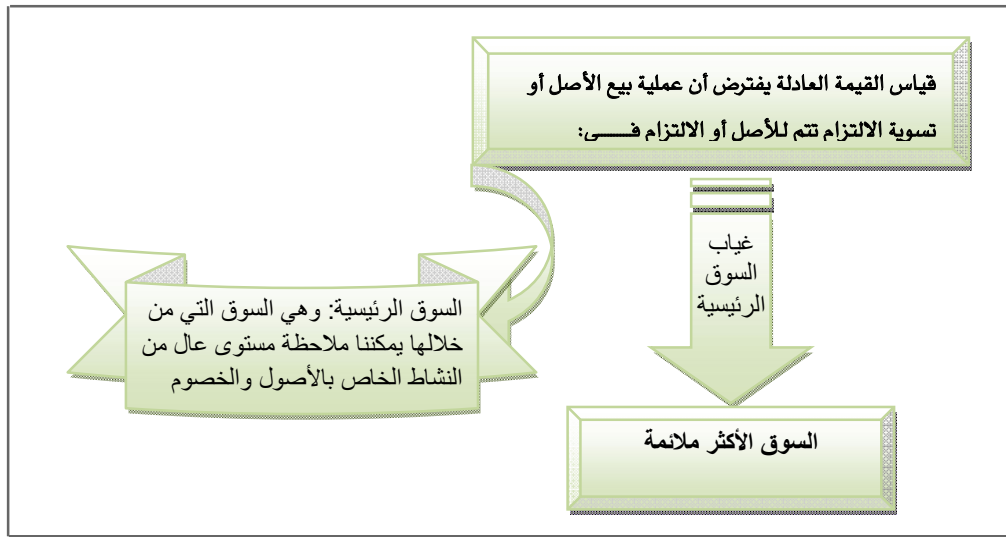
2.2. المعاملة المنتظمة:

يتم التبادل من خلال معاملة منتظمة، والتي تحصل من خلال بذل العناية الواجبة، وليس من خلال البيع الإجباري أو الصفقات الاضطرارية، وتعرف المعاملة المنتظمة بأنها معاملة يفترض أن تعرض على السوق لفترة ما قبل تاريخ القياس لإتاحة الفرصة للأنشطة التسويقية المعتادة والمألوفة للمعاملات التي تشمل تلك الأصول أو الالتزامات وهي ليست معاملات إجبارية (على سبيل المثال: حالة التصفية)⁵.

3.2. سوق المعاملة (العملية):

قياس القيمة العادلة يفترض أن العملية لبيع الأصل أو تسوية الالتزام تحدث في السوق الرئيسية للأصل أو الالتزام، وفي حالة غياب السوق الرئيسية، تكون السوق الأكثر ملائمة للأصل أو الالتزام فالسوق الأكثر ملائمة تعرف بأنها السوق الذي يزيد القيمة التي سيتم الحصول عليها من بيع الأصل أو يقلل من القيمة التي سيتم دفعها لنقل الالتزام بعد الأخذ بعين الاعتبار تكاليف البيع والنقل⁶، وعليه فإن المعاملة يجب أن تتم في السوق الرئيسية للأصل أو الالتزام وفي غياب السوق الرئيسية تلجأ المؤسسة إلى السوق الأكثر ملائمة، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (02): كيفية قياس القيمة العادلة



المصدر: محمد الساسي بالنور، احطاطش نشيدة، "دراسة مقارنة بين محاسبة القيمة العادلة حسب المعايير المحاسبية الدولية وحالة التضيق الحتمي في المؤسسات المالية الإسلامية"، الملتقى الدولي الخامس حول دور الحوكمة في تحسين الأداء المالي للمؤسسات بين تطبيق المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) والمعايير المحاسبية الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، 2014.

4.2. المشاركون في السوق:

وهم المشترين والبائعون في السوق الرئيسية أو في السوق الأكثر ملائمة للأصل أو الالتزام، ويجب أن يتمتعوا بكافة الخصائص التالية⁷:

- ✓ الاستقلالية عن بعضهم البعض، أي الذين لا يعتبرون أطرافاً ذات علاقة كما هو محدد في المعيار المحاسبي الدولي رقم 24، على الرغم من أن السعر في معاملة الطرف ذي العلاقة يمكن استخدامه كمدخلات لقياس القيمة العادلة إن كانت المنشأة تمتلك دليلاً على أن المعاملة قد أبرمت بناءً على شروط السوق؛
- ✓ سعة الاطلاع وامتلاك قدرات فهم معقولة متعلقة بالأصل أو الالتزام والمعاملة باستخدام كافة المعلومات المتوفرة من خلال بذل الجهود الحثيثة والتي تقضي بها العادات والأعراف؛
- ✓ القدرة على إبرام معاملة للأصل أو الالتزام؛
- ✓ الرغبة في إبرام معاملة للأصل أو الالتزام، أي امتلاك الحافز دون الإكراه أو الاضطرار للقيام بذلك.

3. مداخل قياس القيمة العادلة

لقد جاء المعيار IFRS13 ليحدد كيفية قياس القيمة العادلة، ومن أجل توضيح هذه النقطة سوف نتطرق إلى مداخل القيمة العادلة الثلاثة (مدخل السوق، مدخل النتيجة، مدخل التكلفة)

1.3. مدخل السوق

ويقصد به أن تقوم المؤسسة عند تقييم القيمة العادلة الاعتماد على المعلومات والمعطيات المتوفرة في السوق أي أن يكون السوق هو الأساس في التقييم، ويستخدم مدخل السوق الأسعار وغيرها من المعلومات ذات الصلة الناشئة عن المعاملات السوقية التي تنطوي على أصول أو التزامات مطابقة أو مشابهة⁸، ومن بين أساليب التقييم المتسقة مع مدخل السوق نجد مصفوفة التسعير، وهي أسلوب رياضي يستخدم أساساً لتقييم سندات الدين دون الاعتماد فقط على الأسعار المعلنة للأوراق المالية المحددة، بل وبالاعتماد على علاقة الأوراق المالية بالرقم القياسي للأوراق المالية⁹.

2.3. مدخل النتيجة

- ويتم وفق هذا المدخل تحويل المبالغ المستقبلية إلى مبلغ واحد عن طريق التحيين، وتعكس حينها القيمة العادلة توقعات السوق الحالية حول تلك المبالغ في المستقبل، ومن التقنيات المستخدمة في هذا المدخل نجد¹⁰:
- ✓ أساليب القيمة الحالية مثل نماذج تسعير الخيارات، كمعادلة بلاك كولز- ميرتون (وهو نموذج في شكل مغلق) والنموذج ذو الحدين؛
 - ✓ طريقة الأرباح متعددة الفترات التي تستخدم لقياس القيمة العادلة لبعض الأصول غير الملموسة.
- وفي معظم الأحيان يكفي استخدام تقنية أو طريقة واحدة للتقييم. وفي حالات أخرى تلجأ بعض المنشآت إلى استخدام أساليب تقييم متعددة، ومثال ذلك الوحدات التي تقوم بتسيير الخزينة¹¹.

3.3. مدخل التكلفة

يقوم مدخل التكلفة حسب IFRS13 على كون المبلغ الذي يستلزم حالياً ليحل محل القدرة على تقديم الخدمات للأصل (تكلفة الاستبدال الجارية)، أي أنه يقوم على أساس المبلغ المطلوب حالياً لاستبدال القدرة الخدمية للأصل، ويسمى بتكاليف الاستبدال الحالية، ويكون السعر من وجهة نظر المشارك السوق (البائع) ويتمثل السعر في المبلغ الممكن الحصول عليه للأصل والذي يتحدد بناءً على التكلفة التي سيتحملها مشارك آخر في السوق (المشتري)، للحصول على الأصل أو بناءً على أصل بديل أو أصول مماثلة المنفعة معدلة بمدة التقادم والتقاعد أشمل من الاهتلاك، حيث يشمل التقادم كلا من التدهور أو التقادم المادي والفني (التكنولوجي)، والتقاعد الاقتصادي (الخارجي)، أما الاهتلاك فهو محسوب لأغراض إعداد القوائم المالية (تخصيص التكلفة التاريخية)، أو لأغراض ضريبية (على أساس عمر الأصل المحدد).

4. مستويات قياس القيمة العادلة

قبل التطرق إلى مستويات القياس للقيمة العادلة، سوف نوضح المدخلات التي على أساسها يتم تصنيف مستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة.

1.4. المدخلات القابلة للملاحظة:

وهي تلك المدخلات التي تقوم على بيانات السوق، والتي تم الحصول عليها من مصادر مستقلة عن المنشأة التي تقوم بإعداد القوائم المالية والتي تعكس الافتراضات التي سوف يستخدمها المشاركون في السوق في تسعير الأصل أو الالتزام¹².

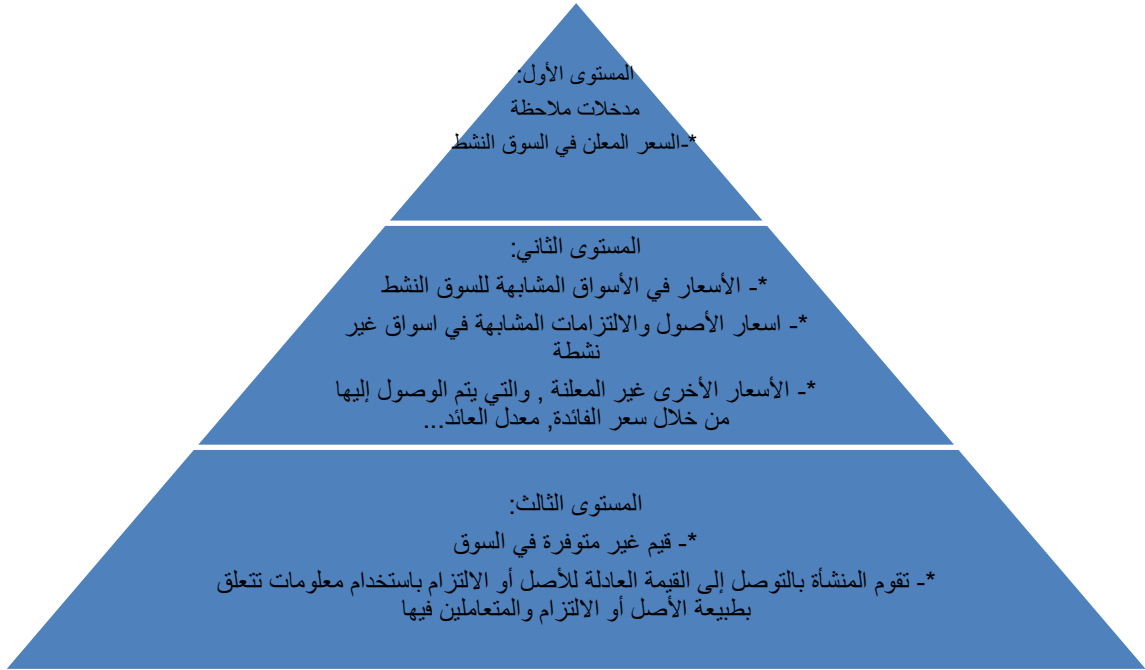
2.4. المدخلات غير القابلة للملاحظة:

وهي المدخلات التي تعكس افتراضات الشركة التي تعد القوائم المالية بناءً على افتراضات المشاركين في السوق التي تقوم على أفضل المعلومات المتاحة في تلك الظروف ويراعى عند استخدام أساليب التقييم المستخدمة لقياس القيمة العادلة أن تعظم من استخدام أقصى قدر ممكن من المدخلات القابلة للملاحظة، وأن تقلل لأدنى قدر ممكن من استخدام المدخلات غير القابلة للملاحظة¹³.

ولقد أوضح المعيار IFRS13 ثلاث مستويات لقياس القيمة العادلة، ويتم تحديد هذه المستويات بالنظر إلى

مدخلات القياس، والشكل أدناه يوضح مستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة حسب المعيار IFRS13:

الشكل رقم (03): مستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة حسب المعيار IFRS13



المصدر: محمد الساسي بالنور، احطاطش نشيدة، المرجع السابق، ص12.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن عملية تأهيل مستوى تقييم معين يبنى على أساس المستوى الأدنى للمدخلات المستعملة في مراحل التقييم (وعلى سبيل المثال إذا تم استعمال ثلاث مدخلات في التقييم طبقاً للمستوى الأول مدخل واحد طبقاً للمستوى الثالث، فإن عملية التقييم برمتها تكون في المستوى الثالث)¹⁴.

5. أهمية القيمة العادلة على مستوى نوعية المعلومات المحاسبية

توصلت العديد من الدراسة التي عنيت بالقيمة العادلة إلى أن¹⁵:

- ✓ محاسبة القيمة العادلة للأصول المالية لها اثر جوهري في الارتقاء بالمحتوى المعلوماتي للتقارير المالية؛
- ✓ إن الأخذ بمعايير محاسبة القيمة العادلة يجعل من البيانات المالية أداة مهمة بيد الإدارة لتقدير مؤشرات الأداء المالي للمنشأة بمنظور اقتصادي مستقبلي لارتباط هذه المؤشرات بالحاضر والمستقبل أكثر من ارتباطها بالماضي؛
- ✓ إظهار بنود الحسابات المختلفة بالقيمة الأقرب إلى الواقع في تاريخ إعداد الميزانية (قائمة المركز المالي)، بحيث يعترف بالدخل إما بعد الحفاظ على القوة الشرائية العامة لحقوق المساهمين أو بعد الحفاظ على الطاقة التشغيلية للمنشأة وأن مفهوم القيمة العادلة يكون مبنياً على فرض الاستمرارية؛
- ✓ إذا تم تقييم الأصول والالتزامات على أساس القيمة العادلة فأنها تعبر عن المركز الاقتصادي لأنه أخذ الأسعار السوقية بعين الاعتبار؛
- ✓ يتفق تطبيق القيمة العادلة مع مفهوم المحافظة على رأس المال؛

✓ تساعد معلومات القيمة العادلة في إجراء المقارنات بين المنشآت المتشابهة والتي تستعمل القيمة العادلة؛

✓ للقيمة العادلة قدرة تنبؤية أكبر لأنها تعكس التأثيرات الاقتصادية الجارية؛

✓ إن واضعي المعايير المحاسبية يدعون أن التقدم الحديث في التكنولوجيا والخبرة الواسعة تسمح لكثير من

القيم العادلة أن يتم تقديرها بموثوقية باستخدام تقنيات تدمج مبادئ تسعير سوق رأس المال مع المعلومات حول

ظروف السوق الحالية؛

✓ يمكن للقيمة العادلة معالجة أي قصور ناتج عن تطبيق مفهوم التكلفة التاريخية.

من خلال الدراسات التي عنيت بحاسبة القيمة العادلة يتضح لنا بأن هذه الأخيرة توفر معلومات تتميز

بدرجة كبيرة من الملائمة والموثوقية شريطة أن تتوفر في الشخص القائم بعملية القياس بعدة خصائص أهمها الثقة

والقدرة وبذل العناية الكافية وعدم التحيز، وبصورة شاملة أن يكون للبعد الأخلاقي في ممارسة المهنة الجانب

الأكبر في عملية القياس، وهو ما حث عليه الشريعة الإسلامية في كل الأعمال لاسيما في مجال المعاملات المالية

ومنها عملية تحديد وعاء زكاة المؤسسات المالية، وهو ما سوف نتناوله في الجزء التالي من البحث...

ثانيا: تحديد وعاء الزكاة

قبل التطرق إلى كيفية تحديد وعاء الزكاة سوف نوضح بإيجاز مفهوم محاسبة الزكاة، وكذلك

الشروط العامة الواجب توفرها في الزكاة وفق أحكام الشريعة.

1: مفهوم محاسبة الزكاة

محاسبة الزكاة تقوم على التقيد بالأحكام الفقهية للزكاة من جهة ومن جهة أخرى على الأساليب الفنية

للمحاسبة المعروفة حاليا من إثبات وقياس وتوصيل للأحداث الاقتصادية التي شهدتها المنشأة في صورة معلومات

مالية إلى مستخدمي هذه المعلومات، ومحاسبة الزكاة سواء كما وردت في كتب التراث أو كما يمكن تطبيقها

في الوقت المعاصر لا تخرج عن هذا الإطار العام التالي:

❖ موضوع المحاسبة في الزكاة: هو المال المزكى كسبا وإنفاقا؛

❖ مجال محاسبة الزكاة: هو كل من الوحدة المحاسبية المكلفة بالزكاة فردا أو مؤسسة، وكذا الجهة المكلفة بأمور

الزكاة تحصيلها وإنفاقا؛

❖ وظائف محاسبة الزكاة: هي الإثبات والقياس والتقرير أو العرض والإفصاح عن المعلومات الخاصة بالزكاة للأطراف

ذات العلاقة؛

❖ هدف محاسبة الزكاة: تحديد الزكاة المستحقة وبيان المعلومات الخاصة بتحصيلها وإنفاقها؛

❖ قواعد وأسس محاسبة الزكاة: وتتمثل أساسا في الأحكام الشرعية للزكاة والنواحي الفنية والإجرائية للمحاسبة كما هي عليه في الفكر المحاسبي بشكل عام وبما لا يتعارض من الأحكام الشرعية للزكاة. وردت عدة تعريفات لمحاسبة الزكاة نذكر منها: "محاسبة الزكاة فرع محاسبي يتناول الأسس والمبادئ والإجراءات الشرعية والفنية التي يعتمد عليها في إعداد البيانات الخاصة بالأموال المزكاة بغرض تحديد مقدار الزكاة وتوزيعها على مصارفها المحدودة وتقديم المعلومات عن ذلك إلى الأطراف ذات العلاقة"¹⁶.

2. الشروط العامة للزكاة

تتمثل هذه الشروط العامة في المواصفات المرتبطة بالشخص المزكي من جهة والمال الخاضع للزكاة من جهة أخرى وتتلخص في الآتي:

- ✓ أجمع العلماء أن يكون المزكي مسلما، واختلفوا في زكاة مال الصبي وغير العاقل، والرأي الراجح هو وجوب الزكاة في مال المسلم بالغاً كان أم غير بالغ، عقلاً أم غير عقلاً؛
- ✓ الملكية التامة ويعني أن يكون المال الخاضع للزكاة مملوكاً للمسلم المزكي ملكية تامة بمعنى أن له قدرة كاملة على التصرف فيه والانتفاع به، وأن لا يتعلق بالمال حق لغير المالك، وبناء على ذلك لا تخضع للزكاة الأموال المملوكة ملكية عامة مثل أموال الحكومة والجمعيات الأهلية الخيرية وأموال الوقف الخيري، وكذا الأموال التي لا يمكن للشخص التصرف فيها بإرادة منفردة مثل أموال التأمينات والمعاشات التي تخصم من الموظفين وكذلك الديون التي عليه، وهذا الشرط يفيد في تحديد نطاق المال الخاضع للزكاة؛
- ✓ النماء. بمعنى أن يكون المال الخاضع للزكاة معداً للتنمية والاستثمار والزيادة أو قابلاً للنماء حتى ولو لم يستثمره بالفعل، أو أن يكون المال في نفسه نماء كالزروع والثمار وإيرادات الأصول المعدة للاستغلال ويخرج منه المال غير النامي أو القابل للنماء مثل أدوات الاستعمال الشخصي، وعروض القنية (الأصول الثابتة) المعدة للاستخدام وليس للبيع وتحقيق إيراد منها؛
- ✓ النصاب، ويعني به بلوغ المال مقدارا معيناً فأكثر حتى يخضع للزكاة، أما إذا قل عن ذلك النصاب فلا زكاة فيه؛
- ✓ وجود الواقعة المنشئة للزكاة، وهي مرور حول على المال بالنسبة للزكاة على رأس المال العامل، والحصول على الإيراد بالنسبة لزكاة الإيرادات مثل الزروع والثمار.

3. طرق تحديد وعاء زكاة شركات الأموال

يعتمد الفكر الإسلامي على أساس التكلفة الجارية عند تحديد قيم الأصول (العروض) التي تظهر في وعاء الزكاة سواء كانت من الأصول المتداولة الإرادية (عروض التجارة) أو من الأصول الثابتة (عروض القنية).

وهذا مظهر آخر من مظاهر المحافظة على رأس المال الحقيقي أو الاقتصادي من حيث المحافظة على قدرة الشركة على استبدال أصولها¹⁷.

وقد أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيارا خاصا بحاسبة الزكاة، وهو معيار المحاسبة المالية رقم (9) الزكاة يحدد المعالجات المحاسبية المتعلقة بتحديد وعاء الزكاة والإفصاح عنها في القوائم المالية للمصارف الإسلامية.

أورد الشيخ الدكتور يوسف القرضاوي في كتابه فقه الزكاة أنه "على التاجر المسلم، إذا حل موعد الزكاة أن يضم ماله بعضه إلى بعض، رأس المال والأرباح والمدخرات، والديون المرجوة. فيقوم بجرد تجارته. ويقوم قيمة البضائع إلى ما لديه من نقود غير ميؤوس منها، ويخرج من ذلك كله ربع العشر، وأما الدين الذي انقطع الرجاء فيه، فلا زكاة فيه، إلا إذا قبضه فيزكيه لعام واحد"¹⁸.

وحسب معيار محاسبة الزكاة رقم (9) يتم تحديد وعاء الزكاة من خلال قائمة المركز المالي للشركة إما بطريقة صافي الموجودات وتسمى أيضا استخدامات الأموال (رأس المال العامل) أو بطريقة صافي الأموال المستثمرة وذلك باستخدام نسبة 2.5% للسنة القمرية، أو نسبة 2.5775% للسنة الشمسية¹⁹.

1.3.1. طريقة استخدامات الأموال (رأس المال العامل)²⁰:

الجدول (01): وعاء الزكاة بطريقة رأس المال العامل.

وعاء الزكاة لشركة..... في 12/30 ن	
	الأصول المتداولة في نهاية الحول
XXXXXXXX	المخزونات بأنواعها المختلفة بالقيمة السوقية
XXXXXXXX	المديون (الزبائن)
XXXXXXXX	أوراق القبض
XXXXXXXX	الاستثمارات في أوراق مالية
XX	النقدية (الصندوق، البنك)
XXXXXX	أرصدة مدينة أخرى
XXXXXX	مجموع الأصول المتداولة في نهاية الحول (1)
	الخصوم المتداولة في نهاية الحول
XXXXXXXX	الدائنون
XXXXXXXX	أوراق الدفع
XXXXXXXX	القروض قصيرة الأجل
XXXXXXXX	المخصصات العاجلة
XXXXXXXX	أرصدة دائنة أخرى
XXXXXX	مجموع الخصوم المتداولة في نهاية الحول (2)
XXXXXX	رأس المال العامل (وعاء الزكاة): (1) - (2)
	يقارن مع نصاب الزكاة (85 غرام ذهب خالص x سعر الغرام وقت الزكاة)
	قيمة الزكاة المستحقة = وعاء الزكاة x 2.5%

المصدر: عبد الرحمن زيدان عطية، المحاسبة الإسلامية، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص260، بتصرف.

2.3. طريقة رأس المال المستثمر (مصادر الأموال)²¹:

الجدول (02): وعاء الزكاة بطريقة مصادر الأموال.

الأموال المستثمرة (المصادر)	
XXXX	رأس المال المملوك
XXXX	الاحتياطات
XXXX	الحسابات الجارية الدائنة
XXXX	الالتزامات طويلة الأجل
XXXX	مجموع الأموال المستثمرة (1)
	الاستخدامات (الأصول الثابتة)
XXXX	صافي الأصول الثابتة
XXXX	الاستثمارات طويلة الأجل
XXXX	مجموع التثبيتات (2)
XXXX	صافي رأس المال المستثمر (وعاء الزكاة): (1) - (2)

المصدر: عبد الرحمان زيدان عطية، المرجع السابق ص 269، بتصرف.

ثالثاً: دراسة حالة البنك الإسلامي الفلسطيني

1. تقديم موجز عن البنك الإسلامي الفلسطيني

تأسست شركة البنك الإسلامي الفلسطيني المساهمة العامة المحدودة (البنك) في مدينة غزة بمقتضى قانون الشركات لسنة 1992م، وسجلت في سجل مراقب الشركات في فلسطين تحت رقم 563200922 بتاريخ 16 ديسمبر 1995م.

باشر البنك نشاطه المصرفي في مطلع عام 1997م، يقوم البنك بممارسة الأعمال المصرفية والمالية والتجارية وأعمال الاستثمار وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وذلك من خلال المركز الرئيسي بمدينة البيرة وفروعه ومكاتبه المنتشرة في فلسطين والبالغ عددها أربعة عشر فرعاً ومكتب واحد، ويبلغ رأس المال المصرح به \$100,000,000 بقيمة اسمية دولار أمريكي واحد للسهم، وخلال عام 2012م تم زيادة رأس المال المدفوع إلى \$47,172,207 ثم إلى \$50,000,000 في سنة 2013م كما بلغ عدد موظفي البنك 349 موظف في 31 ديسمبر 2012 ليصل في 31 ديسمبر 2013 إلى 397 موظف.

تخضع عمليات البنك لإشراف هيئة فتوى ورقابة شرعية مكونة من ثلاثة أشخاص يتم تعيينهم من قبل الهيئة العامة وتقوم هيئة الفتوى بتدقيق أنشطة ومعاملات البنك المصرفية للتأكد من مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية.

2. قائمة المركز المالي للبنك الإسلامي الفلسطيني²²

الجدول رقم (03): قائمة المركز المالي للبنك الإسلامي الفلسطيني في 2013/12/31

2012	2013	
(دولار أمريكي)	(دولار أمريكي)	
		الموجودات
154,562,940	110,564,826	نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
33,095,568	85,203,589	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
209,428,454	268,801,784	تمويلات مباشرة
2,499,424	1,024,011	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
1,130,000	3,157,137	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية
-	5,000,000	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
-	3,062,781	استثمار في شركات حليفة
2,436,933	1,104,494	استثمارات عقارية
8,496,768	9,838,013	ممتلكات ومعدات
609,542	876,047	موجودات غير ملموسة
10,849,650	13,619,148	موجودات أخرى
423,109,279	502,251,830	مجموع الموجودات
		المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وحقوق الملكية
		المطلوبات
16,821,568	21,448,000	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
92,697,751	110,824,670	ودائع العملاء
9,168,084	9,768,600	تأمينات نقدية
2,989,601	3,462,414	مخصصات متنوعة
4,171,344	6,606,123	مخصصات الضرائب
8,474,297	8,227,385	مطلوبات أخرى
131,322,645	160,337,192	مجموع المطلوبات
233,880,142	278,450,987	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة
		حقوق الملكية
47,172,207	50,000,000	رأس المال المدفوع
1,515,973	2,168,659	احتياطي إجباري
3,207,485	5,479,082	احتياطي مخاطر مصرفية عامة
1,718,188	2,697,217	احتياطي التقلبات الدورية
-	209,602	التغير المتراكم في القيمة العادلة
4,292,639	2,909,091	الأرباح المدورة
57,906,492	63,463,651	صافي حقوق الملكية
423,109,279	502,251,830	مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وحقوق الملكية

المصدر: التقرير السنوي للبنك الإسلامي الفلسطيني.

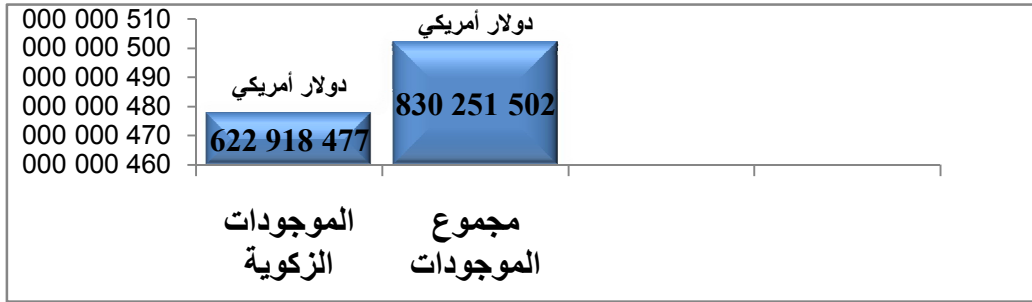
3. احتساب الزكاة بطريقة رأس المال العامل

الجدول رقم (04): طريقة رأس المال العامل في احتساب زكاة البنك.

2012	2013	البيان
		الموجودات الزكوية
178,427,194	195,768,415	الاموال النقدية
15,297,669	4,167,275	الاستثمارات
210,242,555	277,982,932	المدينون
403,967,418	477,918,622	مجموع الموجودات الزكوية
		يخصم المطلوبات الحالة
233,880,142	278,450,987	الحسابات الاستثمارية
118,916,924	146,044,043	مطلوبات متداولة
.....	مخصصات لمقابلة التزام فعلى
.....	القسط الحال من القروض طويلة الاجل
352,797,066	424,495,030	اجمالي المطلوبات الحالة
51,170,352	53,423,592	وعاء الزكاة
1,279,259	1,335,590	مقدار الزكاة 2.5%
47,172,207	50,000,000	عدد الأسهم
0.0271	0.0267	نصيب السهم من مقدار الزكاة

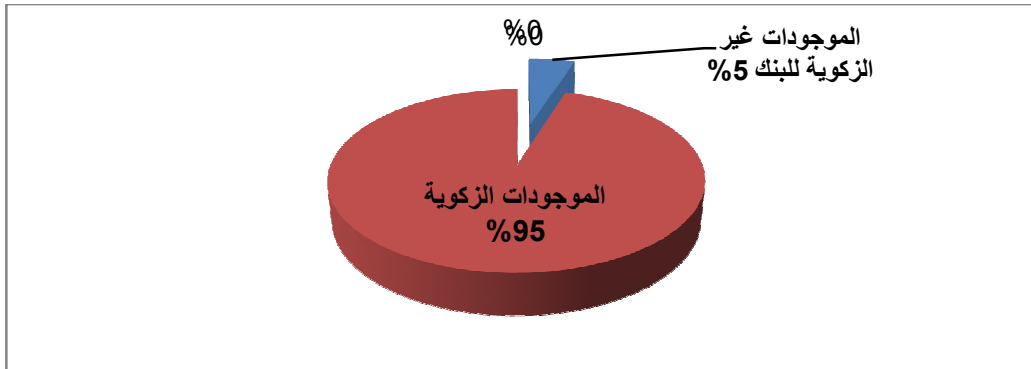
المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معلومات البنك.

الشكل رقم (01): مقارنة بين مبالغ الموجودات الزكوية ومجموع مبالغ الموجودات



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معلومات البنك.

الشكل رقم (02): نسبة الموجودات الزكوية والموجودات غير الزكوية للبنك



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معلومات البنك.

التعليق: من خلال الشكل رقم (02) نلاحظ أن مبالغ الموجودات الزكوية تمثل معظم مبالغ الموجودات، وعليه فإنه يمكن الاعتماد على القوائم المالية للبنك في احتساب وعاء ومقدار الزكاة بصورة موثوقة.

4. احتساب الزكاة بطريقة صافي الاموال المستثمرة

الجدول رقم (05): طريقة الأموال المستثمرة في احتساب زكاة البنك

2012	2013	
		حقوق الملكية
47,172,207	50,000,000	رأس المال المدفوع
1,515,973	2,168,659	احتياطي إجباري
3,207,485	5,479,082	احتياطي مخاطر مصرفية عامة
1,718,188	2,697,217	احتياطي التقلبات الدورية
4,292,639	2,909,091	الأرباح المدورة
////////	209,602	التغير المتراكم في القيمة العادلة
57,906,429	63,463,651	صافي حقوق الملكية
		مطلوبات طويلة الأجل
9,168,084	9,768,600	تأمينات نقدية
2,989,601	3,462,414	مخصصات أخرى
12,157,685	13,231,014	مجموع مطلوبات طويلة الأجل
70,064,114	76,694,665	مجموع حقوق الملكية والمطلوبات طويلة الأجل
(9,106,310)	(10,714,060)	موجودات ثابتة
(9,787,515)	(12,557,013)	موجودات أخرى
(18,893,825)	(23,271,073)	مجموع الموجودات
51,170,289	53,423,592	وعاء الزكاة
1,279,259	1,335,590	مقدار الزكاة 2.5%
47,172,207	50,000,000	عدد الأسهم
0.0271	0.0267	نصيب السهم من مقدار الزكاة

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معلومات البنك.

وقد أوردت هيئة الرقابة الشرعية للبنك والتي يرأسها الأستاذ الدكتور حسان الدين عفانة بأن لا يوجد مانع شرعي من الأخذ بالأسلوب الذي اختاره مجلس إدارة البنك بإخراج كل مساهم لزكاته بنفسه، وقد تم احتساب قيمة الزكاة عن السهم الواحد والتي بلغت 0.0267 دولار أمريكي، وأن يتم إخطار المساهمين بذلك وأن يقوموا بإخراج زكاتهم بأنفسهم²³.

5. تحليل بنود الميزانية الداخلة في وعاء زكاة البنك

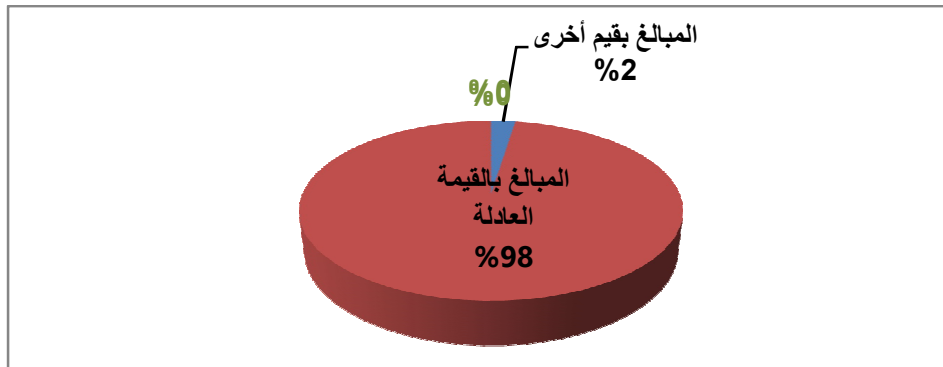
الجدول رقم (06): القيمة العادلة للأدوات المالية للبنك الإسلامي الفلسطيني في 2013/12/31.

القيمة العادلة (دولار أمريكي)		القيمة الدفترية (دولار أمريكي)		
2012	2013	2012	2013	
				موجودات مالية
154,562,940	110,564,826	154,562,940	110,564,826	نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
33,095,568	85,203,589	33,095,568	85,203,589	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
209,428,454	268,801,784	209,428,454	268,801,784	تمويلات مباشرة
2,499,424	1,024,011	2,499,424	1,024,011	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
1,130,000	3,157,137	1,130,000	3,157,137	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية
-	5,000,000	-	5,000,000	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
-	3,062,781	-	3,062,781	استثمار في شركات حليفة
10,403,460	13,237,499	10,403,460	13,237,499	موجودات مالية أخرى
411,119,846	490,051,627	411,119,846	490,051,627	مجموع الموجودات
				مطلوبات مالية
16,821,568	21,448,000	16,821,568	21,448,000	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
92,697,751	110,824,670	92,697,751	110,824,670	ودائع العملاء
9,168,083	9,768,600	9,168,083	9,768,600	تأمينات نقدية
5,474,297	8,227,385	5,474,297	8,227,385	مطلوبات مالية أخرى
124,161,700	150,268,655	124,161,700	150,268,655	مجموع المطلوبات
233,880,142	278,450,987	233,880,142	278,450,987	حسابات الاستثمار المطلقة

المصدر: التقرير السنوي للبنك الإسلامي الفلسطيني لسنة 2013.

التعليق: من خلال الجدول رقم (06) نلاحظ أن القيم الدفترية المسجلة لدى البنك هي نفسها القيم العادلة لبنود هذه القوائم المالية، مما يعني أن البنك يتخذ من نموذج القيمة العادلة كأساس للتقييم في محاسبته، الأمر الذي أقر مشروعته هيئة الرقابة الشرعية للبنك كما ذكرنا سابقاً.

الشكل رقم (02): نسبة المبالغ بالقيمة العادلة إلى مجموع الأصول.



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على معلومات البنك.

خلاصة البحث:

من خلال هذا البحث الذي عرضنا فيه مفهوم القيمة العادلة حسب معيار الإبلاغ المالي رقم (13)، وكذلك كيفية تحديد وتقدير زكاة البنك الإسلامي الفلسطيني لسنة 2013م، ومن خلال دراسة حالة البنك الإسلامي الفلسطيني توصلنا إلى النتائج التالية:

✓ البنك الإسلامي الفلسطيني يعتمد على التقييم بالقيمة العادلة لأغلب بنود ميزانيته حيث بلغت المبالغ المقاسة بالقيمة العادلة (490,051,627) دولار أمريكي وهو ما يمثل 98% من مجموع الأصول التي بلغت (502,251,830) دولار أمريكي؛

✓ من خلال نتيجة قيمة الزكاة المحسوبة من طرف البنك لاحظنا أنه اعتمد نسبة 2.5% من وعاء الزكاة المستخرج من القوائم المالية المعدة على أساس السنة الميلادية، وهذا يتعارض مع معيار محاسبة الزكاة رقم (9) الذي أكد بشأن الحول القمري أن الأصل في اعتبار حولان الحول مراعاة السنة القمرية وذلك في كل مال زكوي اشترط له الحول، فإن كان هناك مشقة فإنه يجوز تيسيرا على الناس - إذا ظلت الميزانيات على أساس السنة الشمسية - أن يستدرك زيادة أيامها عن أيام السنة القمرية بأن تحسب النسبة 2.5775% تقريبا؛

✓ إن القيمة الدفترية لبنود الميزانية التي اعتمدها البنك في تحديد وعاء الزكاة هي نفسها القيمة العادلة لهذه البنود، وهذا ما عزز الاعتماد على القيمة العادلة والتوجه نحو الدخل الاقتصادي وهو ما يتوافق مع مقصد حفظ المال في مجال المعاملات المالية؛

إن الإيضاحات التي أوردها البنك الإسلامي الفلسطيني بشأن مستويات قياس القيمة العادلة تعطي القوائم المالية أكثر موثوقية بالنسبة لمستخدميها، وكذلك مدى الاعتماد عليها في تحديد وعاء الزكاة، غير أن تكرار كلمة (أخرى) في صلب القوائم المالية أو في الإيضاحات المرفقة لها مثلا موجودات أخرى أو مطلوبات أخرى من شأنه أن يصعب عملية احتساب الزكاة، وينبغي تحديد طبيعة أو ما تمثله تلك الموجودات من عروض تجارة أو قنية وبنفس الطريقة التعامل مع المطلوبات وتحديد ما إذا كانت الديون في عروض التجارة أم عروض القنية، والفصل في ذلك يعطي قياس عادل لوعاء الزكاة.

الهوامش والإحالات:

¹ Nelson, K (1996). "Fair value accounting for commercial banks :an empirical analysis of SFAS", The Accounting Review, 71, 161-182.

² أسامة عمر جعارة، "المعلومات المتعلقة بمعايير محاسبة القيمة العادلة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة"، العراق، العدد 29، 2012، ص 193.

³ محمد أبو نصار. جمعة حميدات. معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، ط3، دار وائل للنشر، 2014، ص 822.

⁴ Andrew watchma, information financière internationale, deloitte , mai 2011, p4.

⁵ عمرو حسن إبراهيم، دور محاسبة القيمة العادلة في الأزمة المالية العالمية، (مذكرة ماجستير). غير منشورة، جامعة حلوان، مصر، 2011، ص 46.

⁶ مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، الجزء الأول، ص 493.

⁷ المرجع السابق، ص 493.

⁸ Andrew Watchma, op.cit, p10.

⁹ عمرو حسن إبراهيم، المرجع السابق، ص 48.

¹⁰ المرجع نفسه، ص 49.

¹¹ Andrew Watchma, op.cit, p10.

¹² عمرو حسن إبراهيم، المرجع السابق، ص 49.

¹³ INTERNATIONAL ACCOUNTING STANDARD BOARD, IFRS 13 "FAIR VALUE MEASUREMENTS, IASB, LONDON, 2011, P72.

¹⁴ GROUP MAZAR, IFRS13, EVALUATION DE LA JUSTE VALEUR, L'ESSENTIEL DE LA NORME EN 40 QUESTIONS/REPONSE, 2012, p19.

¹⁵ زيد عائد مردان. ابراهيم عبد موسى السعيري، "القيمة العادلة وتأثير استعمالها في جودة التقارير المالية"، مجلة دراسات محاسبية ومالية جامعة بغداد، المجلد 8، العدد 25، العراق، 2013، ص ص 214-219.

¹⁶ صالح عبد الرحمان الزهراني، دراسات في المحاسبة الزكوية، دار الكتاب الجامعي، السعودية، 1997، ص 24.

¹⁷ شوقي اسماعيل شحاتة، نظرية المحاسبة المالية من منظور إسلامي، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 1988، ص 131.

¹⁸ يوسف القرضاوي، فقه الزكاة، مؤسسة الرسالة، لبنان، 1985، ص 333.

¹⁹ مبارك علي إبراهيم، معيار محاسبة الزكاة، المعهد العالي لعلوم الزكاة، السودان، 2013، ص 11.

²⁰ عبد الرحمان زيدان عطية، المحاسبة الإسلامية، ط 1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص 260.

²¹ عبد الرحمان زيدان عطية، المرجع السابق، ص 269.

²² قائمة المركز المالي للبنك، أنظر الملحق رقم (1).

²³ تقرير هيئة الرقابة الشرعية، أنظر الملحق رقم (2).